الأنباء
الجمعة 29 ابريل 2011

خلال ورشة عمل في ثاني أيام فعاليات المؤتمر الـ 11 للمؤسسات المالية الإسلامية

الكندري: «المركزي» الجهة الوحيدة في الكويت التي تطبق معايير الحوكمة بدقة

اكد مساعد المدير العام لشركة الامتياز للاستثمار أنور الكندري على ضرورة تبني السلطات مفهوم الحوكمة وإصدار التشريعات اللازمة مع ضرورة متابعة الفساد ومعرفة وسائله وأساليبه ومقاومته مع التأكيد على مبدأ الشفافية والإفصاح وعلاج الفساد الإداري وإعلان الحرب عليه، مشددا على ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة ودعم ممارسات المحاسبة والمراجعة من خلال التنظيمات الثقافية والمهنية الخاصة بها وتطبيق الفصل بين الملكية والإدارة ووضع قواعد لأفضل الممارسات في مجال إدارة الشركات وتدريب العاملين عليها.

وقال الكندري خلال ورشة عمل بعنون «الحوكمة في الشركات» والتي اقيمت امس على هامش فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر الدولي الـ 11 للمؤسسات المالية الإسلامية، ان بنك الكويت المركزي هو الجهة الوحيدة في الكويت التي تطبق معايير الحوكمة بكل دقة، حيث يلتزم بكافة معايير الافصاح والشفافية، لافتا الى انه في مقابل ذلك توجد جهات أخرى لا تطبق معايير الحوكمة مثل وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وغيرها.

وقال الكندري ان الحوكمة استحوذت مؤخرا على الاهتمام العالمي وخاصة بعد انهيار كبرى الشركات في سوق لندن عام 1990 وازمة شركة انرون 2000ـ 2002، واخيرا الازمة المالية العالمية في عام 2008 والتي نشبت بسبب القصور والتلاعب وعدم توافر البيئة التنظيمية وانعدام الشفافية وعدم الافصاح الكامل عن المعلومات المالية والمحاسبية، بالاضافة الى تجنيب المستثمرين سداد فاتورة الفساد وسوء الادارة، وعدم التأكد من ان الشركات التي سوف يساهمون بها تدار وفق ممارسات سليمة.

الكندري وديشام تحدثا عن الحوكمة (متين غوزال)

جانب من حضور ورشة العمل

ديشام: الشريعة الإسلامية يمكن أن تشكل قيمة مضافة لمعايير الحوكمة

مفهوم الحوكمة

وعن مفهوم الادارة السليمة (الحوكمة) اوضح الكندري انها تعد مجموعة العلاقات المترابطة بين الادارة التنفيذية للمؤسسة ومجلس ادارتها والمساهمين فيها والاطراف الاخرى ذات العلاقة، كما ان مفهوم حوكمة الشركات يشير الى القوانين والنظم والقرارات التي تحدد العلاقة بين الشركة من ناحية واصحاب المصالح او الاطراف المرتبطة بالشركة من ناحية اخرى، والتي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف الشركة بحيث يضمن المستثمرون حسن استغلال الادارة لاموالهم وتعظيم الربحية وتحقيق الرقابة الفعالة، مؤكدا ان المساهم في النهاية يهمه ان تحقق المؤسسة التي يساهم فيها ربحا.

وقال الكندري انه مع سعي الكويت لان تكون مركزا ماليا وتجاريا وتطبيق خطة التنمية والسعي لجذب المزيد من الاستثمارات فلابد من تحقيق عدة اهداف اساسية لحوكمة الشركات وفي مقدمتها الممارسات الجيدة للحوكمة مما سيساعد الشركات على جذب الاستثمارات ودعم الاداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال تحقيق عدة اهداف في مقدمتها تحقيق الشفافية وحماية صغار المساهمين من التلاعبات وتحقيق العدالة والحماية لمصالح المساهمين وحفظ حقوقهم وتحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد والحد من استغلال التنمية الشاملة للاقتصاد والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة والتقيد بالسياسات التشغيلية والصلاحيات وتحسين ادارة المنشأة.

وتحدث الكندري عن مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD)، وكذلك معايير الادارة السليمة في 1999 والتي تم إجراء تحديثها في أعوام 2002 و2003 وتم اعتماد التعديل النهائي في 2004 والتي شملت خمسة مبادئ لحوكمة الشركات وفي مقدمتها:

1. حقوق المساهمين (حق نقل ملكية الاسهم واختيار مجلس الادارة).
2. المساواة في معاملة المساهمين، وذلك لان كبار المساهمين يسيطرون على مجالس الإدارات وأحيانا تتخذ قرارات في غير صالح صغار المستثمرين بل تحدث أحيانا تلاعبات تطيح برؤوس اموال الشركات.
3. مصالح الاطراف ذات العلاقة وهي مقصود بها الموظفون والجهات التي تكون لها علاقات مباشرة وغير مباشرة بالشركة وعليها حقوق وواجبات سواء للمساهم او للشركات التابعة.
4. الافصاح والشفافية، حيث يتطلب الأمر الإفصاح عن الرواتب للقيادات التنفيذية، وكذلك المكافآت كما هو متبع بالخارج، وكذلك الافصاح عن جميع القرارات كما يفعل البنك المركزي مع البنوك وذلك لان هذا في الصالح العام ولصالح المستثمرين.
5. مسؤوليات مجلس الادارة، وهي ان يعلم المجلس ما له وما عليه وان هناك رقابة عليه من الجمعية العمومية او الجهات الرقابية.

تعميم المركزي

واشار الكندري الى ان «المركزي» اصدر تعميما في مايو عام 2004 يلزم به جميع البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته حول مبادئ الادارة السليمة والحوكمة في المؤسسات المالية، وذلك بعد ان وجد ان هذا المبدأ غير مطبق بشكل كامل لدى الشركات، حيث يفتقر الى الادارة او الوحدة التي تديره سواء في البنوك او الشركات ولذا شدد في تعميمه على ضرورة الالتزام بخمسة محاور هي مسؤوليات مجلس الادارة، والادارات التنفيذية، وحماية حقوق المساهمين، ومعاملتهم بالتساوي واحترام وحماية مصالح الاطراف الاخرى ذات العلاقة، والافصاح والشفافية ووجود لجان للتدقيق واللجان المنبثقة عن المجلس.

وعن المسؤوليات الاسياسية لمجلس الادارة في إطار الحوكمة قال الكندري انه من المفترض ان تلتزم مجالس الادارات بعدة التزامات أساسية في مقدمتها العمل لمصلحة المؤسسة بدقة وشفافية، وذلك لان قرارات مجلس الادارة في بعض الأحيان تصدر لصالح البعض، ولذا فمن المفترض ان تكون قرارت مجلس الادارة بالاجماع او بالاغلبية وفي حالة وجود تحفظ يتم ذكره في محضر الاجتماع بالاضافة الى ضرورة التعامل مع المساهمين بصورة عادلة وعدم تفضيل مساهم على اخر وتكون القرارات بالإجماع للصالح العام ومع مراقبة مصالح الأطراف ذات العلاقة والفصل بين المسؤوليات وعدم تعارض المصالح وإصدار القرارات بناء على معلومات مناسبة وصحيحة يتم الحصول عليها في الوقت الملائم.

واكد على ضرورة اختيار جهاز الادارة التنفيذية العليا والاشراف عليه آخذا بالاعتبار التأهيل العلمي والخبرات اللازمة، لافتا الى ان هناك مشكلات ناتجة من قلة الخبرة، حيث يسعى البعض للحصول على موقع اداري دون توافر الخبرات التي تساعد المسؤول على القيام بمهامه، خاصة ان مجلس الادارة يعد مطبخ القرارات، بالاضافة الى اعتماد استراتيجية عمل للمؤسسة وخطط سنوية وهي ليست ورقة او كتاب او معلومات، ولذا فالاستراتيجية هي اساس العمل لتحقيق الهدف وتطبيقها على ارض الواقع ولابد ان تكون مكتوبة ومعتمدة ولاتؤدي الى اخطاء.

وذكر ان المسؤوليات تتضمن ايضا مراجعة وتوجيه استراتيجية عمل المؤسسة وخططا سنوية وهذا ما لوحظ بعد الازمة في 2008، حيث قامت غالبية لشركات بتغيير سياستها في العمل، بالاضافة الى ضرورة اعتماد الهيكل التنظيمي باعتباره اساس عمل المؤسسة كونه يقوم بتنفيذ المهام الموكلة له من مجلس الادارة بكل دقة، كما يجب التأكد من وجود سياسات وادلة اجراءات عمل والتأكد من وجود نظم للرقابة الداخلية وان جهاز التدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والاهلية مع استمرار عمليات تقييم اداء الادارة التنفيذية ومراقبة المصاريف الرأسمالية والاعتماد على خبرات الادارة التنفيذية والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بالقوانين.

واستعرض الكندري مسؤوليات الإدارة التنفيذية بقوله: انها تتضمن اقتراح الاستراتيجيات والخطط وسياسيات المؤسسة والشورى وعدم اتخاذ القرارات المهمة بصورة فردية، وان تكون عن طريق اللجان مع إصدار التقارير الدورية والالتزام بالشفافية والوضوح والالتزام بالتشريعات والالتزام بمعايير السلوك المهني واطلاع مجلس الإدارة على كل المعلومات اللازمة، مع الالتزام بتنفيذ السياسات المعتمدة والقرارات الصادرة من مجلس الادارة وتطبيق الفصل بين الملكية والادارة ووضع قواعد لأفضل الممارسات في مجال إدارة الشركات وتدريب العاملين عليها.

الشريعة والحوكمة

من جانبه قدم رئيس مجلس الادارة لشركة «ايجزيجو» للحوكمة المؤسسية البروفسور مارك ديشام شرحا وافيا عن الحوكمة خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف، مبينا ان هناك اشخاصا لديهم اعتقاد بأن هناك تعارضا ما بين الشريعة الاسلامية والحوكمة، مؤكدا انه يرى عكس ذلك تماما، مشيرا الى ان الشريعة الاسلامية هي نظام حياة متكامل يحدد العلاقات بين جميع الاطراف وبالتالي فهناك ثمة تشابه مع الحوكمة التي تحدد وتنظم طبيعة العلاقة بين الشركات وكل الاطراف ذات العلاقة بها.

واضاف ديشام ان الاختلاف بين الشريعة والحوكمة يكمن في ان الشريعة تستند الى قيم وفلسفة لها صفة الديمومة، أما الحوكمة فهي متغيرة وفقا للمستجدات، لذا يمكن ان تشكل الشريعة قيمة مضافة لمعايير الحوكمة.

● شريف حمدي

بتكلفة 4 ملايين دينار.. وعموميتها توزع 8٪ نقداً

الصبيح: «الصناعات الوطنية» تسعى لبناء مصنع لإنتاج الطابوق الخفيف في السعودية

د. عادل الصبيح مترئسا العمومية

قال رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية د.عادل الصبيح إن الشركة تسعى لإنشاء مصنع لإنتاج الطابوق الخفيف بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية بكلفة 4 ملايين دينار، لافتا الى حصة الشركة فيه ستكون بحدود 30٪، وانها سعت خلال الفترة الماضية للعمل داخل السوق المصري، حيث كانت هناك عدة محاولات سابقة ولكنها لم تفعل نظرا لأن معطيات نجاح المشاريع لم تكتمل هناك، مؤكدا أن هناك جهودا مبذولة حاليا لبناء المصنع بالتعاون مع شركاء في المنطقة.

واضاف د.الصبيح في الجمعية العمومية التي انعقدت امس انه من المتوقع ان يبدأ إنتاج مصنع الطابوق العازل بسلطنة عمان التي تساهم فيه الشركة بنسبة 35٪ نهاية العام الحالي، حيث تسعى الشركة حاليا لدمج شركة الصناعات الإنشائية التي تمتلك مشروع مصنع الطابوق العازل مع الشركة العمانية الألمانية لمواد البناء المالكة لمصنع الطابوق العازل بسلطنة عمان لما في ذلك من جدوى عالية.

واوضح أن الشركة تستحوذ على حصة كبيرة من أسواق منتجات مواد البناء، مشيرا الى أن حجم المبيعات من قبل الأزمة المالية العالمية يسير في نمو مستمر، مشيرا الى أن الشركة من دون مشاريع خطة التنمية تستحوذ على حصة كبيرة من السوق المحلي، متوقعا زيادتها في حال دخول مشاريع خطة التنمية في حيز التنفيذ.

واشار الى أن الشركة تركز بشكل كبير في استثماراتها على السوق المحلي، خاصة أن تكلفة صناعتها لمنتج السيراميك يتجاوز تكلفة جميع استثماراتها خارج السوق المحلي، لافتا الى أن قوة المنافسة داخل السوق المحلي ساعدت على تطوير الأداء وتحسين المنتجات.

وذكر الصبيح أن الشركة لديها أفكار جديدة تسعى الى تنفيذها داخل السوق المحلي، مثل صناعة تكرير السكر، صناعة الزجاج، رؤوس آبار النفط، صمامات الضغط العالي لخدمة القطاع النفطي، إلا أن المعوقات الإدارية في الدولة حالت دون تنفيذها، مشيرا الى أن 70٪ من الجهد يبذل في إزالة العراقيل الإدارية، علما أنه تم تجهيز ملفات إنشاء أكثر من مصنع، إلا أنه العراقيل حالت دون عملية التنفيذ.

وعزا أسباب تكبد الشركة خسائر في بعض استثماراتها مثل الشركة السعودية للطوب العازل، وتحقيق ارباح قليلة من خلال استثمارات شركة صناعات الخليج بعمان الى أنه كانت حداثة عمل هذه المشاريع وهو أمر كان متوقعا.

وأشار الى أن الشركة لم تتكبد أي خسائر من جراء الاستثمار في محافظ مالية خلال العام 2010، نظرا لعدم دخولها في هذا النوع من الاستثمار، لافتا الى أن الشركة كانت قد حققت خسائر خلال الأزمة بسبب انخفاض قيمة بعض الاستثمارات المملوكة لها، والتي كانت تديرها شركات «جلوبل» و«المركز المالي» و«نور للاستثمار»، مشيرا الى انه تم أخذ مخصصات كافية مقابل هذه التراجعات.

وعن النتائج المالية قال ان عام 2010 كان امتدادا للسنوات السابقة من حيث استمرار الأرباح التشغيلية والنمو، لافتا الى ان الشركة حققت أرباحا تشغيلية بلغت 10 ملايين دينار، قابل ذلك انخفاض في الأصول الاستثمارية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما أدى الى تحقيق ارباح صافية بقيمة 4 ملايين دينار بواقع 11,8 فلسا للسهم، مقارنة مع خسائر بلغت 2,6 مليون دينار في العام 2009، كما تعاظمت حقوق المساهمين لتصبح 81 مليون دينار، بزيادة قدرها 12,4٪ عن العام 2009، فيما بلغ إجمالي مبيعات المصانع الإنتاجية لهذا العام 39,6 مليون دينار، بارتفاع قدره 6,5٪ عن العام 2009.

وبين أن الشركة لديها العديد من المشاريع التي تسعى الى انجازها خلال الفترة المقبلة منها، المساهمة بحصة قدرها 60٪ في رأسمال شركة الصناعات الوطنية للسيراميك، تم الانتهاء من البناء وتركيب المعدات للمصنع وبانتظار توليد الكهرباء لمباشرة بدء الإنتاج التجريبي خلال الربع الثاني من العام الحالي، بالإضافة الى ان الشركة بصدد المساهمة ايضا في مصنع أنظمة البناء العازل بمملكة البحرين وذلك بنسبة 50٪، لافتا الى انه تم البدء في عملية تركيب المعدات، ومن المتوقع بدء التشغيل خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وذكر الصبيح أن ردة فعل الشركة وسياستها أمام المعوقات التي تواجهها كغيرها من الشركات في السوق المحلي جعلها تتجه الى نقل أي صناعة تراها مجدية الى خارج السوق المحلي، مضيفا أن القطاع الخاص يعاني من ندرة الأراضي الصناعية، حيث ان ندرتها تزيد من تكلفتها، وبالتالي تزيد من كلفة انشاء المشروع، لافتا الى ان هناك العديد من اصحاب المشاريع الذين فضلوا بيع مصانعهم بالكامل أو تحويلها الى أماكن للتخزين، كون هذه الخطوة تحقق عوائد جيدة تفوق 10 أضعاف تشغيل المصنع، مشيرا الى ان من ضمن المعوقات الأخرى التي تعوق نهضة الصناعة في البلد صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.

الى ذلك وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة الصناعات الوطنية على كافة بنود جدول أعمالها واعتمدت تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبي الحسابات وصادقت على الميزانية العمومية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، كما وافقت على توزيع ارباح نقدية بواقع 8 فلوس للسهم الواحد.

● شريف حمدي

«المركز»: قطاع البنوك الأكثر استقطاباً للسيولة بسبب الزيادة في النشاط على سهم «الوطني»

قال التقرير الأسبوعي للمركز المالي الكويتي عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية ان مؤشر السوق ارتفع بنسبة 1,23٪ هذا الأسبوع ليستقر عند مستوى6521,7 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 1,52٪ وأقفل عند 467,39 نقطة.

وعلى صعيد متصل، ارتفعت كمية الأسهم المتداولة لهذا الاسبوع بنسبة 60٪، كما ارتفعت القيمة المتداولة بنسبة 45٪، حيث تم التداول على 1,249 مليار سهم بقيمة 217,7 مليون دينار، وبلغ متوسط القيمة المتداولة اليومية 45,5 مليون دينار، بينما بلغ متوسط القيمة المتداولة في الأسبوع الماضي 34,4 مليون دينار، أداء القطاعات، وأشار التقرير الى ان قطاع البنوك كان الأكثر استقطابا للسيولة بنسبة 43,7٪ من القيمة المتداولة لهذا الاسبوع، بسبب الزيادة في النشاط على سهم بنك الكويت الوطني، حيث تم التداول على 26,2 مليون سهم بقيمة 32,4 مليون دينار، كما اقفل السهم على سعر 1,260 دينار مرتفعا بنسبة 3,3٪ عن الاسبوع السابق.

من جانب آخر، تم التداول على 20,8 مليون سهم من أسهم بيت التمويل الكويتي بقيمة 22,14 مليون دينار في حين استقر سعر السهم عند 1,080 دينار مسجلا تراجعا بنسبة 1,8٪.

وعلى صعيد متصل، تم التداول على 14,6 مليون سهم من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة زين بقيمة 17,5 مليون دينار، كما أقفل السهم على سعر 1,200 دينار الشركات الأكثر ارتفاعا/انخفاضا تم التداول خلال الاسبوع على 149 شركة، ارتفعت 83 شركة بينما تراجعت 46 شركة، تصدرت شركة نفائس القابضة قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا، حيث تم التداول على 1,64 مليون سهم بقيمة 86,920 دينارا، وارتفع سعر السهم بنسبة 23,9٪ واستقر عند 57 فلسا.

من جانب آخر، تراجعت شركة الخطوط الوطنية الكويتية بنسبة 30,4٪ حيث تم التداول على 5,32 ملايين سهم بقيمة 211,540 دينارا واقفل السهم على 35,5 فلسا.

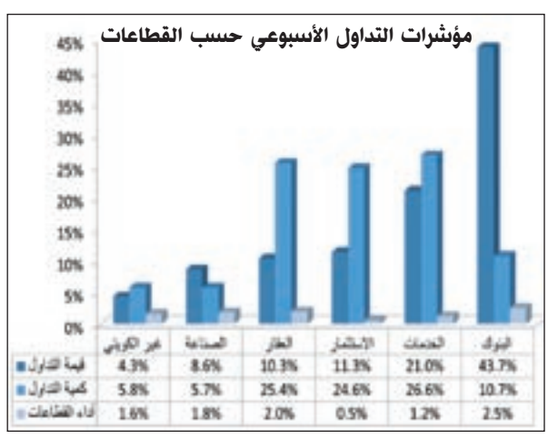

الزيادات: الشركات العربية لا تمارس سوى 5٪ من مسؤولياتها تجاه مجتمعاتها

ناصر الزيادات

قال مدير التخطيط الاستراتيجي لشركة المشورة والراية للاستشارات المالية والإسلامية ناصر الزيادات ان ما تمارسه الشركات في العالم العربي من أعمال تصب في إطار مسؤولياتها تجاه مجتمعاتها لا يتجاوز الـ 5٪ من مسؤولياتها، مشيرا الى انها تمارس هذه المسؤوليات في إطار العمل الخيري.

وأضاف الزيادات في ورشة عمل أقيمت أول من امس على هامش المؤتمر الدولي الـ 11 للمؤسسات المالية الإسلامية الذي عقد أول من أمس تحت شعار «خطة التنمية نحو شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص» ان الورشة عملت على تعريف المفاهيم العمومية لتكريس فهم عام حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، لافتا الى ان الورشة عملت ايضا على وضع الأطر العامة لكيفية فهم المسؤولية الاجتماعية على انها سلسلة من العمليات التي تقوم بها الشركات من اجل تحمل مسؤولياتها في المجتمعات المتواجدة فيها.

وأوضح ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات يتمركز حول 3 أمور رئيسية وهي المجتمع، والبيئة، والاقتصاد، وهي تشكل الحد الأدنى الثلاثي للمسؤولية، مشيرا الى ان هناك مفهوما هاما جدا لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية يسمى Stakeholder Engagement (إشراك الأطراف ذات العلاقة بالشركة)، مؤكدا على ان المفهوم غير مطبق من قبل الشركات التي تدعي انها تمارس مسؤوليات تجاه مجتمعاتها وهذا في عموم الوطن العربي.

وذكر الزيادات ان المسؤولية الاجتماعية في الدول المتقدمة يتم توثيقها من خلال تقارير سنوية تنشرها الشركات بشكل دوري وتخضع لمعايير عالمية في مسألة المحتوى والإفصاح، وهو الأمر الذي لا يوجد في الشركات العربية، لافتا الى ان بعض التقارير التي تنشر من قبل بعض الشركات على انها مسؤولية اجتماعية ما هي إلا تقارير دعاية وإعلان لأعمال خيرية.

وأفاد بأن المسؤولية الاجتماعية التي تطبق في الخارج هي تلبية هموم ومتطلبات الأطراف ذات العلاقة بالشركة من خلال إشراكها في تحديد الأولويات.

وأشار الى أن المسؤولية الاجتماعية تختلف من شركة الى اخرى حسب طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه وحسب الوقت الذي تؤدى فيه هذه المسؤوليات وفقا لمتطلبات المجتمعات.

وأوصى الزيادات بضرورة ان تبذل الشركات العربية جهودا حثيثة من اجل تطبيق مسؤولياتها الاجتماعية وفقا للمعايير الدولية، كما انه ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية الضغط بشكل أكبر على الشركات كي تستطيع الحد من ممارساتها الخاطئة في هذا الإطار.

● شريف حمدي